جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

الاتجاهات المستقبلية للبحوث الميدانية

د . ناصر محمد المهيزع

الرياض

1417 هـ - 1996 م

الإتجاهات المستقبلية للبحوث الميدانية

د. ناصر محمد المهيزع
أستاذ علم الاجتماع ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

قيانديلا ث يحيلا قيلبقنسلا ت لا لجرلا

و نيوا لمحم ل .

يف لمحم لا ، ملعلا تباح . و لمحم لا ، مه لكشا

يف لكلا ، يعس . لمحم و لا ، قعول

الإتجاهات المستقبلية للبحوث الميدانية

المقدمـــــة:

تعتبر دراسة السلوك الإجرامي من أهم الأهداف الرئيسه لعلم الاجتماع الجنائي . ويكاد ينحصر دور هذا العلم الناشئ في تحقيق ثلاث وظائف أساسية :

أولاً : معرفة طبيعة المجرمين الاجتماعية والبحث عن سبب الجريمة ودوافع السلوك الإجرامي

ثانياً : تقييم فعالية مكافحة الجريمة التي يدخل فيها العقاب والاصلاح .

ثالثاً : مساعدة متخذي القرار في النظامين التشريعي والتنفيذي

ولتحقيق هذه الوظائف فإن الوسيلة الوحيدة لعلم الاجتماع الجنائي تكون فقط باتباع المنهج العلمي عند دراسة السلوك الإجرامي وإلى الذين يشككون في دور العلوم الإنسانية في حل المشكلات الاجتماعية ومنها الجريمة يقول عالم الاجتماع جورج لاندبرج في كتابه المشهور «هل يستطيع العلم إنقاذنا» إذا كنا نرغب أن تكون نتائج العلم لتحسين العلاقات الإنسانية فيجب أن توجه البحوث لحل هذه المشكلات ثم يختم حديثه لأولئك الذين يشعرون بالاحباط لأن العلم لم يستطع حل كل المشكلات ، القائمة بالقول «كل نتائج العلوم يمكن الاستفادة منها حتى وإن كانت لا تزال في طور النمو لأن العلم عملية تراكمية وليس مفاجئاً »[1]

وقد ادركت دول العالم المتقدم هذه الحقيقه في وقت مبكر فأنشات الأقسام العلمية المتخصصة في دراسة الجريمة وأقامت المراكز البحثيه المختلفة

(1) George Lundperg. Can Science Save Us. NewYourk, 1961, P. 134.

ودعمتها بمختلف الوسائل التقنية والامكانات اللازمة مما دفع بهذا العلم الناشئ إلى أن يحقق خطوات واسعة إلى الأمام ويثبت اقدامه كعلم مستقل.

ولم تكن الدول العربية في معزل عن هذه التطورات حيث ادرك المسئولون أهمية البحث العلمي ونتيجة لهذا أنشئت مراكز للبحوث الاجتماعية والجنائية في جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية وغيرها مما ساهم في إثراء المكتبة العربية بكم وافر من البحوث الاجتماعية والجنائية.

وقد اهتمت مراكز البحوث العربية بالكثير من الأنشطة المتعلقة بالشئون الاجتماعية والتربوية والجنائية ومن بينها إصدار النشرات الدورية والمجلات العلمية بالإضافة إلى أقامة المؤتمرات العلمية والدورات التدريبية والندوات المتخصصة.

ونتيجة لما أنجزته هذه المراكز البحثيه من بحوث ميدانية فقد تراكم كم هائل من المعلومات عن الجريمة والانحراف والسياسات الجنائية والمشكلات الاجتماعية، والتي تقبع على أرفف المكتبات تنتظر من ينفض عنها الغبار لتصبح في متناول الباحثين من كل الأقطار العربية بسهولة ويسر.

وفي هذا البحث المختصر سوف نحاول أن نلقى الضوء على اتجاهات التنسيق بين مراكز البحوث الأمنية محلياً وعالمياً ودور التكنولوجيا الحديثه في مجال تسهيل تبادل المعلومات. وأخيراً سوف نتحدث عن أهمية البحوث الميدانية والقضايا الأمنية المستهدفه بالمعالجات البحثيه خلال العقد القادم.

أولاً : إتجاهات التنسيق بين مراكز البحوث الأمنية محلياً وإقليمياً ودولياً

تعتبر الجريمة ظاهرة عالمية تعاني منها كل المجتمعات حتى وان اختلفت في خصوصياتها الثقافية والاجتماعية . فالسرقة والقتل وترويع الآمنين واغتصاب الأعراض والأموال كلها سلوكيات منحرفه تهدد الأمن وتعبث بالكيان الاجتماعي وتمزق الروابط الإنسانية ، ولهذا تحاربها كل المجتمعات من غير استثناء ولأن الجريمة لا تهدد أمن دولة دون أخرى بل يتعدها إلى الدول المجاورة ، فقد أدركت الأسرة الدولية مسئوليتها في حفظ الأمن والوقاية من الجريمة ، فعمدت الأمم المتحدة إلى إنشاء قسم ضمن أجهزتها يختص بالدفاع الاجتماعي والوقاية من الجريمة ، ومن ثم انشئت اللجنة الدولية للوقاية من الجريمة ومهمتها وضع الخطط التوجيهية لأجهزة الأمم المتحدة في حقل الوقاية من الجريمة كنماذج موجهة لسياستها الوقائية[1].

وكذلك انشأت الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول الأعضاء معاهد للوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين فكان معهد طوكيو وكستاريكا وهلسنكي ومعهد روما ومعهد كابتالا للأبحاث . كما تم عقد اتفاقية مع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية التابعة لمجلس وزراء الداخلية العرب كما تسعى لانشاء معهد يخدم المنطقة الأفريقية وتقوم هذه المعاهد بإجراء الأبحاث التي تطلبها منها الدول المهتمة بالمشكلة الإجرامية كما توفر التدريب المهني اللازم للعاملين في حقل الأبحاث في دولهم وقد نشرت هذه المعاهد الكثير من الأبحاث مما أثرى معلومات المسؤولين في مكافحة الجريمة[2]

(١) مصطفى العوجي الاتجاهات الحديثه للوقاية من الجريمة الرياض . دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٤٠٧هـ .

(٢) مصطفى العوجي نفس المرجع

كما عنيت الأمم المتحدة بإقامة المؤتمرات الداعية إلى التعاون الدولي في مواجهة الجريمة حيث تم عقد المؤتمر الأول للأمم المتحدة في جنيف سنة ١٩٥٥م تبعه المؤتمر الثاني في لندن سنة ١٩٦٠م والثالث في استوكهلم سنة ١٩٦٥م والرابع في كيوتو باليابان سنة ١٩٧٠م والخامس في جنيف سنة ١٩٧٥م والسادس في كاراكاس فنزويلا سنة ١٩٨٠م والسابع في ميلانو سنة ١٩٨٥م.

وقد قام معهد هلسنكي في عام ١٩٨٣م بعقد مؤتمر خصص للتعريف بمصادر المعلومات المتاحة حول الجريمة والعدالة الجنائية في الدول الأوربية من أجل تحديد الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الرسمية ومجتمعات البحث، وكيف يستطيع المعهد أن يلبي هذه الاحتياجات وقد وجد المؤتمر أن أنظمة المعلومات المتاحة تغطي جانباً كبيراً من المواضيع، مثل البيانات الاحصائية والمعلومات حول الاصلاحات التشريعية، وكذلك نتائج البحوث الميدانية. ويعترف الخبراء في هذا المؤتمر أنه على الرغم من الصعوبات المتعلقة بجمع وتقييم المعلومات الخاصة باتجاهات الجريمة، فإنه يوجد حاجه ماسه لدى المؤسسات الرسمية البحثية للإحصاءات الجنائية واتجاهات الجريمة بالإضافة إلى معلومات خاصه بسياسات المكافحة والطرق الإبداعية في مكافحة الجريمة سواء الناجحة أو الفاشلة. ويأتي الاهتمام ليس فقط على جوهر وصيغة الطرق الابداعية لمكافحة الجريمة، بل على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية إلى أضيفت فيها هذه الطرق[1].

(1) Criminal Justice Systems in Europe. Report of the Ad Hoc Expert Group on a Cross-National Study on Trends in Crime and Information Sources on Criminal Justice and Crime Prevention in Europe. 1985.

وقد سعت الأمم المتحدة إلى بناء شبكة عالمية للمعلومات عن الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تسهيل تبادل المعلومات عالمياً عن مكافحة الجريمة والضبط الاجتماعي ويري جوتسن(١٩٨٦م) من معهد هلسنكي لمكافحة الجريمة أن أي جهود لبناء مثل هذا النظام للمعلومات سوف يواجه بعض الصعوبات هذه الصعوبات ترجع إلى التفاوت في المعلومات المتاحه ، والمشكلات التقنية والعقبات اللغوية، وأخيراً تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على الجريمة وعلى العدالة الجنائية ويؤكد جوتسن أن أي جهود تهدف لبناء مثل هذا النظام المعلوماتي يجب أن تأخذ في الحسبان المعلومات المهمة لتخطيط السياسة الأمنية واتخاذ القرارات ويفترض بشكل عام أن الهيئات والأشخاص الذين يزودون النظام بالمعلومات سيكونون كذلك هم المستخدمون وهذه الهيئات يمكن أن تتكون من وزارات العدل، والهيئات الوطنية والإقليمية للعدالة الجنائية، والمنظمات الوطنية والعالمية وغير الحكومية بالإضافة إلى الباحثين والدارسين ويعتقد جوتسن. أنه بناء علي الخبرات السابقة فإن هذا النظام يجب أن يحتوي على القوانين الوطنية وتطبيقاتها، والبيانات الإحصائية، وأخيراً على المعلومات الناتجة عن البحوث والسياسات والبرامج الأمنية[1]

وعلى الصعيد الإقليمي فإن الدول العربية قد أدركت أهمية المنحنى العلمي لدراسة الظاهرة الإجرامية وكذلك جدوى التعاون والتنسيق فأنشأت المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي في سنة ١٩٦٥م وكذلك المكاتب المتفرعة عنها (مكافحة الجريمة ، الشرطة الجنائية العربية، مكافحة المخدرات) والتي

---

(1) Joutsen M. "Computerization and the International Exchange of Information on Crime and Criminal Justice" In Computerization of Criminal Justice Information Systems. 1987, p. 253.

تم ضمها في مستهل الثمانينيات إلى الأمانة العاملة لمجلس وزراء الداخلية العرب. ولقد كان إنشاء أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بمدينة الرياض عام ١٩٧٨م ثمرة لإدراك المسئولين في الدول العربية لأهمية التعاون والتنسيق الإقليمي في مواجهة الجريمة. ولعل من أهم أهداف أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية هو اهتمامها بتنمية وتوثيق الروابط مع المؤسسات العلمية والاجتماعية والجنائية والشرطية على المستوى العربي والدولي وتبادل المعلومات والخبرات معها فيما يخدم أهداف الأكاديمية.

ورغم أن المؤتمرات الدولية والإقليمية وكذلك المنظمات ومراكز البحوث الأمنية المنبثقة عنها تؤكد على وجود اتجاه دولي واقليمي لأهمية التعاون والتنسيق في مجال الجريمة، فإن هذا التنسيق لازال دون المستوى المطلوب بين مراكز البحوث الأمنية في المنطقة العربية. لقد استطاعت الدول الأوربية ودول أمريكا الشمالية مثلاً أن توجد أنظمة متطورة للمعلومات تضم ما أنتجته المراكز البحثية من بيانات إحصائية ومعلومات حول الاصلاحات التشريعية والسياسات الجنائية ونتائج البحوث الميدانية. كما تسعى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية منذ إنشائها لكي تكون مصدراً هاماً من مصادر توفير وبث المعلومات التى تتعلق بأمن المجتمعات العربية والتى تشمل:

١ ـ معلومات عن الإمكانيات والقدرات أو الطاقات المتوفرة في الدول العربية في ميادين العدالة الجنائية ومكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين.

٢ ـ معلومات عن مصادر التمويل والتدريب والتقنية الحديثه ونتائج البحوث العلمية والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات والندوات في الميادين التي سبق ذكرها.

٣ ـ معلومات عن التشريعات والقوانين الجنائية العربية

٤ ـ معلومات عن مراكز البحوث والتعليم والخبرة العربية والعالمية المتخصصة في الميادين المذكورة على الصعيدين العربي والعالمي

ومع أنه يمكن اعتبار أن هذه الأهداف التي تحرص أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية على تحقيقها يمكن أن تشكل خطوة على طريق التعاون والتنسيق بين مراكز البحوث الأمنية إلاّ أن هناك اتجاهاً متنامياً يدعو إلى إنشاء مكاتب خاصة بالتنسيق بين مراكز البحوث على المستويين الإقليمي والمحلي. ويرى الدكتور بدر الدين علي أن من أهم وسائل التنسيق بين مراكز البحث في الوطن العربي إنشاء مكتب تنسيق في كل دولة عربية ومكتب تنسيق عربي على مستوى الدول العربية يكون من وظائفها أن تقوم بتسجيل البحوث مع تصنيفها حسب ميادينها المختلفة مع استخدام أنسب الوسائل المعروفة ببنوك المعلومات لاستقبال المعلومات وتسجيلها وتقديمها بسهولة لمن يحتاجها. ويذهب الدكتور بدر الدين علي إلى أن هناك اعتبارات اجتماعية واقتصادية لها أهميتها في عمليات التنسيق البحثي على الصعيد العربي والتي قد تعمد إلى خلق شيء من الموازنة بين التخصصات الفنية لمراكز البحوث واحتياجات الوطن العربي لهذه التخصصات. كما أن التسنيق يؤدى إلى توفير كثير من الموارد التى تهدر بسبب التكرار والتداخل في دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية معينه.

ومع أن كل دولة عربية لها ظروفها الخاصة بها والتي قد تستدعى دراسة محلية لتحديد خصائص بعض الظواهر الإجرامية وأسبابها والوسائل المناسبة لمعالجتها إلاّ أن تبادل المعلومات البحثية للدراسات الاجتماعية والجنائية في الدول الأخرى والتي لها علاقة بالظواهر التي بصدد الدراسة

يعطيها بعداً أعمق، وبدلاً من أن تبدأ دراستها للموضوع كدراسة استطلاعية فإنها تستفيد من نتائج الدراسات التي سبقتها لتنتقل إلى هستوى أعلى من التحليل.

ثانياً : التكنولوجيا الحديثة وتبادل المعلومات

لاشك أن نمو البحث العلمي وانتشار المراكز البحثيه وتزايد الإنتاج العلمي للباحثين قد أدى إلى زيادة هائلة لحجم المعلومات وتراكمها مما أدى إلى صعوبات في ملاحقتها والإفادة منها. ولكن المشكلة لا تكمن في كم ما ينشر من معلومات، وإنما تكمن في عناصر ساهمت-بشكل أو بآخر-في صعوبة الوصول إلى المعلومات المناسبة من قبل الباحثين. ولعل من أهم هذه العناصر: تنوع أشكال النشر العلمي، تزايد عدد اللغات التي تنشر بها المعلومات المفيدة، التكاليف المتزايدة للنشر وما ينتج عنها من ارتفاع أسعار المطبوعات، وأخيراً تأخر بث المعلومات خلال قنوات الاتصال الرسمية[1].

ومع هذا فإن هذه العناصر المعوقة لتدفق المعلومات تعتبر أكثر حدة بالنسبة للمجتمعات التي ما زالت في طور النمو ومنها بالطبع مجتمعاتنا العربية. فمثلاً ظلت بضع لغات معدودة غير اللغة العربية تسيطر على الانتاج الفكري، إذ بلغ الانتاج الفكري بغير اللغة العربية ما يقرب ٩٠٪ من مجمل الانتاج العالمي، حيث تحتكر اللغه الانجليزية نسبة عالية من معدل هذا الإنتاج. ويقول بولين أثرتون أن الوسيط الذي يحمل المعلومات العلمية والتكنولوجيا أبعد ما يكون عن العالمية، حيث يتكون من مجموعة من

---

(١) هشام عبدالله عباس. «مؤشرات تكنولوجيا المعلومات وأثرها على مكتبة المستقبل» مجلة كلية الاداب والعلوم الإنسانية. جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٣هـ.

اللغات المختلفة الموزعة توزيعاً غير متوازن في شتى أنحاء العالم. وواقع الأمر أن كل مجتمع لغوي، إنما هو أشبه بجزيرة لا يستطيع فيها سوى عدد قليل من الباحثين الاتصال بمجموعة لغوية أخرى. وليس هناك شك في مدى ضخامة هذا الحاجز الذي يحول دون تدفق المعلومات العلمية[1].

وبالإضافة إلى تأخر بث المعلومات خلال القنوات الرسمية فإن دول العالم النامي أيضاً تعاني من تأخر وصول المطبوعات إليها بسبب بعدها عن مراكز النشر العالمية. ويلخص حكمت قاسم هذه المشكلة بقوله:

«إن الحياة في تغير مستمر بحيث لم يعد لجانب كبير من الانتاج الفكري الحديث سوي قيمه موقته لا أكثر، فمن الممكن في مجالات العلوم والتكنولوجيا وفي العلوم الاجتماعية أيضاً أن يصبح الكتاب الذي لا يتجاوز عمره الشهرين عاطلاً، فالسرعة والفورية في نقل المعلومات وإيصالها مطلب أساسي في الوقت الحالي»[2].

ومع هذا فإن التطور التكنولوجي السريع قد أدى إلى تطبيقات أكثر وأوسع في مجال نقل وتبادل وتخزين المعلومات. ومن أهم هذه التطبيقات التي تهمنا هنا:

١ ـ النشر الالكتروني:

إن المشكلة المتعلقة بنشر المعلومات وخاصة فيما يتعلق بتأخر ظهور ونشر البحوث في المجلات والتوزيع غير العادل للمعلومات، وارتفاع تكاليف الطباعة، ومشاكل إعادة وتوزيع المعلومات الجديدة قد أمكن

---

(١) اثرتون، بولين. مراكز المعلومات. ترجمة حكمت قاسم. القاهرة. مكتبة غريب، ١٩٨١م، ص ٣٦

(٢) حكمت قاسم. مصادر المعلومات. القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٧٩م، ص ١٧٨

التغلب عليها نتيجة للتطورات التي حصلت في مجالات استخدام الحاسب الآلي ووسائل الاتصال الالكتروني. إذ أصبح من الممكن اختزان مقالات المجلات إلكترونياً وبطريقة اقتصادية ومن ثم إضافتها إلى بنوك المعلومات التي أنشئت لهذا الغرض. ويمكن الاستفادة من هذه التطورات التكنولوجية بإقامة نظام معلومات عربي لتبادل المعلومات الخاصة بالجريمة والعدالة الجنائية على أن يحتوي على البيانات الإحصائية وخاصة فيما يتعلق بالجريمة، وكذلك على القوانين الوطنية وتطبيقاتها، بالإضافة إلى المعلومات الناتجة عن البحوث الميدانية التي قامت بها مراكز البحوث العربية خاصة فيما يتعلق بالجريمة والسياسات والبرامج الأمنية. ومع هذا فإن بناء نظام معلومات كهذا يحتاج إلى تخطيط متأن وحذر وأشخاص عارفين بالبيانات المناسبة وبأي طريقة يمكن بها ادخال هذه البيانات وكيفية الحصول عليها لأولئك الذين يحتاجونها.

٢ ـ الترجمة الإلكترونية:

مع أنه من المفضل تنمية مقدرات الباحثين ليصبحوا قادرين على القراءة باللغات الأجنبية لكي يتخطوا الحاجز اللغوي، إلا أن هذا الحل يصعب تحقيقة وقد يكون غير عملي في بعض الأحيان وقد أدت الزيادة الهائلة في الحاجة إلى الترجمة والتطور الحاصل في استخدام الحاسب الآلي إلى التفكير في حلول غير تقليدية لحل هذه المشكلة.

وقد انصب اهتمام هؤلاء الرواد على استخدام الحاسب الآلي في الترجمة من لغه إلى أخرى. وهناك بعض البرامج التي ظهرت في السوق والتي يدعي منتجوها انها تستطيع ترجمة نصوص من اللغة الانجليزية إلى العربية وبالعكس آلياً وبدقه تصل إلى ٩٠٪ وحين تصبح هذه البرامج أكثر دقة في الترجمه فإن الحاجز اللغوي لن يكون معوقاً للباحثين المهتمين

بمعلومات كتبت بلغه لا يفهمونها بالإضافه إلى هذه البرامج سوف تزيد من سرعة وإنتاجية المترجمين اضعافاً مضاعفة

ثالثاً: التوجه نحو التوسع في البحوث الميدانية والتطبيقية

لم تستطع الإحصاءات الرسمية أن تعطي الباحثين صورة حقيقية لانتشار الجريمة وطبيعة المجرمين. وذلك أن الإحصاءات الرسمية لا توضح الكثير عن شخصية واتجاهات وسلوك الشخص المجرم صحيح أن الاحصاءات الرسمية قد توضح بعض المفاهيم العامة مثل اتجاه الجريمة وتكرارها وبعض خصائص مرتكبيها ولكنها (أي الاحصاءات الرسمية) تصبح مصدراً غير مناسب للمعلومات عندما يتعلق الأمر باختبار بعض الفرضيات النظرية كالعلاقة بين الشخصية والسلوك الإجرامي ولهذا فإن علماء الجريمة لجئوا إلى الدراسات الميدانية والتطبيقية للحصول على معلومات أكثر صدقاً في إعطاء صورة حقيقية لطبيعة الجريمة وخصائص المجرمين. وتعتبر المسوح الاجتماعية سواء على المجرمين أو على ضحايا الإجرام من أهم الوسائل المستخدمة في الدراسات الميدانية

وتعتمد المسوح الاجتماعية للمجرمين على المعلومات التى يدلي بها المشاركون عن سلوكياتهم المخالفة للقانون بالإضافة إلى خصائصهم الاجتماعية والثقافية والنفسية. وتأخذ الدراسات المسحية للمجرمين أشكالاً عديده ففي بعض الحالات يقوم الباحث بالاتصال بالمعتقلين ونزلاء السجون ليحصل منهم على المعلومات الخاصة بسلوكهم المخالف للقانون، وفي حالات أخرى يتم جمع البيانات من عينه عشوائية من عامة الناس حيث يتم سؤالهم عن ما ارتكبوه من جنح أو مخالفات قانونية

ولأن الدراسات المسحية للمجرمين تعتمد على التقارير الذاتية التي يدلي بها المجرمون عن أنفسهم بناء على سؤال الباحث لهم فإن المعلومات التي يحصل عليها الباحث تكون أكثر عمقاً وتغطي أكبر قدر من المتغيرات التي قد يتطلبها البحث . وكذلك فإن الدراسات المسحيه تمكن الباحثين من تقدير النسبة الفعلية للأشخاص الذين ارتكبوا مخالفات قانونية إلى عموم السكان بطريقة أكثر دقة من الاحصاءات الرسمية . إذ أن الإحصاءات إنما توضح نسبة الجرائم التي وصلت إلى علم الشرطة والتي قد لا تعبر عن الحجم الكلي للجرائم المرتكبة . ففي دراسة عن انحراف الأحداث في الولايات المتحدة وجد أحد الباحثين أن حوإلي ٢٤٪ من جرائم الأحداث الخطيرة تم القبض فيها على الفاعلين وأن ٨٪ من كل الأحداث الذين اعترفوا بمخالفة القانون قد تم القبض عليهم .

ولعل أهم ميزة للدراسات الميدانية أنها تمكن الباحث من مقارنة الخصائص النفسية والاجتماعية والسلوكية للمجرمين بغيرهم من الأسوياء وذلك لاستقراء الأسباب والدوافع التي دفعت بهم إلى السلوك الإجرامي . وبذلك يمكن اعتبار الدراسات الميدانية إذا صممت بطريقه علميه الطريقة المثلى لاكتشاف العلاقات واختبار الفروض النظرية والتنبؤ بالسلوك الاجتماعي .

ولكن التوجه نحو التوسع في البحوث الميدانية والتطبيقية يجب أن يكون ملتزماً بأساليب معتمدة ومقبولة للبحث الاجتماعي يقوم على الملاحظة الدقيقة والتحكم الايجابي في ظروف البحث واستبعاد واضح للمتحيزات الشخصية والتزام تام بالموضوعية .

رابعاً: القضايا الأمنية المستهدفة بالمعالجات البحثية خلال العقد القادم

تعتبر الجريمة نتاجاً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية غير الملائمة للحياة الاجتماعية السليمة . والجريمة كآفة أو مرض اجتماعي لا يتأتى القضاء عليها بالعلاج ولكن باتخاذ التدابير الوقائية المناسبة واعتقد انه على الباحثين أن يركزوا على القضايا الأمنية الآتيه:

١ ـ أثر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية على العنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال وعلاقة ذلك بانحراف الأحداث .

٢ ـ العلاقة بين تدنى الفرص التعليمية والعملية للشباب واستخدام المخدرات .

٣ ـ اثر قنوات البث الفضائية على الاتجاهات الأخلاقية والقيمية للشباب

٤ ـ دراسة ظاهرة الإرهاب وأسبابه .

المراجـــــع

المراجع العربية:

١ ـ بوليس، اثرتون مراكز المعلومات. ترجمة حكمت قاسم، القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨١م

٢ ـ عباس هشام عبدالله «مؤشرات تكنولوجيا المعلومات وأثرها على مكتبة المستقبل» مجلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جدة جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٣هـ.

٣ ـ العوجي، مصطفى الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة الرياض دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٧هـ

٤ ـ قاسم، حكمت. مصادر المعلومات القاهرة. مكتبة غريب، ١٩٧٩م.

المراجـع الأجنبية:

1 - Criminal Justice Systems in Europe. Report of the Ad Hoc Expert Group on a Cross-National Study on Trends in Crime and Information Sources on Criminal Justice and Crime Prevention in Europe. 1985.

2 - Joutsen M. "Computerization and the International Exchange of Information on Crime and Criminal Justice" In Computerization of Criminal Justice Information Systems. 1987 p. 253.

3 - Lundperg, George. Can Science Save Us. New Yourk, 1961.

المشاركون في الحلقة

المملكة الأردنية الهاشمية:

- الرائد يوسف شمس الدين شابسوغ - وزارة الداخلية

جمهورية جيبوتي:

- علي حسن عمر - الشرطة الوطنية .

المملكة العربية السعودية:

- الدكتور إبراهيم محمد البطحي - كلية العمارة والتخطيط - جامعة الملك سعود .
- الدكتور أحمد حسن العرجاني - كلية العمارة والتخطيط - جامعة الملك سعود .
- الدكتور راشد محمد القحطاني - كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود
- الدكتور سالم أحمد سحاب - جامعة الملك عبدالعزيز
- الدكتور سلطان أحمد الثقفي - مركز أبحاث مكافحة الجريمة .
- الدكتور سعيد حمدان - كلية التربية - جامعة الملك سعود - أبها .
- الدكتور عبدالرحمن عبدالله الطاسان - كلية العمارة والتخطيط - جامعة الملك سعود .
- الدكتور عبدالله طه الصافي - جامعة الملك سعود
- الدكتور عدنان عبدالحميد العقاد - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن .
- الدكتور عبدالعزيز سعد المقرن - كلية العمارة والتخطيط - جامعة الملك سعود .
- الدكتور عبدالوهاب محمد النجار - كلية التربية - جامعة الملك سعود .
- الدكتور عوض محمد الشهري - كلية التربية - الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة
- الدكتور عمر سالم باهمام - كلية العمارة والتخطيط - جامعة الملك سعود
- الدكتور محمد علي باحبيل - كلية العمارة والتخطيط - جامعة الملك سعود .
- الدكتور مجدي حسن الطوخي - الدفاع المدني
- الدكتور معدي محمد مذهب - كلية العلوم الإدارية - جامعة الملمك سعود .
- الأستاذ تاج الدين محمد السواس - جامعة أم القرى

- الأستاذ صالح عبدالله الدبل - كلية الملك فهد الأمنية.
- الأستاذ عبد الرحمن محمد مارية - جامعة أم القرى.
- المهندس فاضل محمد عثمان - جامعة أم القرى.
- الأستاذ محمد صالح الجار الله - مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
- الأستاذ محمد ناصر الدباغ - مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
- الأستاذ ناصر محمد الحمادي - كلية الملك فهد الأمنية.
- العميد سليمان وصل الحربي - المديرية العامة للجوازات.
- العميد عبدالمعطي عبدالله بصنوي - وزارة الداخلية.
- العقيد صالح عبدالله العوفي - وزارة الداخلية.
- المقدم سالم عبدالرحمن البراك - المديرية العامة للجوازات.
- المقدم عبدالعزيز سليمان الواصل - المديرية العامة للدفاع المدني.
- المقدم عمير محمد آل متعب - قوات الأمن الخاصة.
- المقدم مزيد غازي النفيعي - قوات الأمن الخاصة.
- المقدم نواف غازي المطيري - قوات الأمن الخاصة.
- الرائد سعد محمد ظافر القرني - المديرية العامة لحرس الحدود.
- الرائد عبدالرحمن ابراهيم المقرن - المديرية العامة للجوازات.
- الرائد محمد شرف الزهراني - قوات الأمن الخاصة.
- النقيب صالح محمد مقبل الشهري - المديرية العامة لحرس الحدود.

جمهورية السودان:

- العقيد محمد أحمد محمود عبدالرحمن - الشرطة - وزارة الداخلية.
- المقدم محمود محمد العطا - الشرطة - وزارة الداخلية.

دولة الكويت:

- العقيد الدكتور سعود فارس الجوير - أكاديمية الشرطة - وزارة الداخلية.

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى:

- المقدم أحمد عمران عبدالله - مديرية الإدارة العامة للتدريب
- المقدم عبدالله مسعود أحميد - مديرية الإدارة العامة للتدريب.
- المقدم محمد رجب بلعيد دائر الليل - مديرية الإدارة العامة للتدريب

الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

- الأستاذ الشيخاني محمد صالح - الشرطة - وزارة الداخلية.

الجمهورية اليمنية:

- الدكتور العقيد يحيى عبدالله الجرافي - نائب مدير عام كلية الشرطة.
- العقيد فضل عبدالمجيد أحمد - مدير عام التأهيل والتدريب.
- العقيد محمد صالح السقاف - وكيل المعهد العالي لضباط الشرطة

أعضاء الهيئة العلمية:

- الدكتور أحمد حويتي - المشرف العلمي على الحلقة العلمية - ورئيس قسم الدراسات والبحوث بمركز الدراسات والبحوث بالأكاديمية
- الدكتور سعود الضحيان - أستاذ الخدمة الاجتماعية بكلية الآداب - جامعة الملك سعود.
- الدكتور عبدالمنعم محمد بدر - أستاذ بقسم العلوم الاجتماعية - معهد الدراسات العليا بالأكاديمية.
- الدكتور محسن عبدالحميد أحمد - مدير إدارة التعاون الدولي بالأكاديمية.

الدكتور ناصر المهيزع - أستاذ مساعد بكلية العلوم الاجتماعية - جامعة الامام محمد ابن سعود الإسلامية

- الدكتور نصيف فهمي - أستاذ الخدمة الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة الملك سعود

الاخراج الفني والطباعة - مطبع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - هاتف: ٢٤٦٠٠٤٥

ردمك: ٤ - ٣٢ - ٧٢٥ - ٩٩٦٠